

قضية لاجئي هضبة شيتاغونغ وأثرها على العلاقات الباكستانية-الهندية 1947-1971م

م. د. د. إنعام عبد العظيم الشاهين

كلية التربية للبنات - جامعة البصرة

الكلمات المفتاحية: هضبة شيتاغونغ، باكستان، الهند
الملخص:

كانت مشكلة اللاجئين في شاكما تطوراً مأساوياً تسبب في نكسة خطيرة للعلاقات بين الهند وباكستان. والواقع ان هذه المسألة تجاوزت حدود الدولتين وبرزت كمسألة اهمال وتميز واستغلال. قبائل الشاكما الذين تمتعوا بالسلام والحرية فقدوا فجأة عندما تم تقسيم الهند. ومن هنا ترتبط مسألة شاكما ، بطريقة ما مع " نظرية الدولتين".

المقدمة:

شكلت أراضي هضبة شيتاغونغ الجزء الجنوبي الشرقي من مقاطعة شيتاغونغ في بتغلاديش يحدها من الشمال تريبوا من الهند، ومن الغرب مقاطعة شيتاغونغ في بنغلاديش، ومن الجنوب أراكان من بورما ومن الشرق اراكان من بورما وميزورام من الهند، ويحتوي على مساحة اجمالية تبلغ 5,138 ميل مربع، والسكان الاصليون الرئيسيون في أراضي هضبة شيتاغونغ هم اقلية الشاكما. الى جانب شبع مجموعات صغيرة أخرى من السكان الأصليين يما في ذلك مارينا وتريبوري ولوشاي وموغ وما الى ذلك. لهجة تشاكما هي مزيج من مجموعات لغات أسام البورمية وكانوا في الأصل من سكان اراكان والتلال الجتوبية من أراضي هضبة شيتاغونغ على طول نهر مزتاموري، وخلال التاريخ هاجروا في جميع انحاء أراضي هضبة شبتاغونغ، والمجموعات القبلية في أراضي هضبة شيتاغونغ لها " زعماء او راجاس" تقليديون يحكمونها. شاكما راجاس كانوا الأقوى وكانت قبائل اراضي هضبة شيتاغونغ في الغالب تعتمد على الزراعة المتنقلة لكسب الرزق.

المبحث الأول: الجذور التاريخية لقضية لاجئي هضبة شيتاغونغ

اقلية الشاكما هي جماعة قبلية من السكان الأصليين في أراضي هضبة شيتاغونغ في بنغلاديش كانوا أكبر قبائل التلال الثلاثة عشر في تلك المنطقة وكانوا من أصل صيني تبتني/

وكانت لغاتهم مماثلة لتلك التي يتحدث بها جيرانهم في شمال شرق الهند وبورما من البنغالية، وهم في الغالب بوذيون⁽¹⁾.

كانت قبائل الشاكما قبائل مونغلويد ، ربما من أصل أراكاني. الاعتقاد الشائع بأن التشاكما هاجروا من تشامباناغار في منطقة تشامباران في بهار إلى تلال أراكان ، واستقروا أخيرًا في منطقة شيتاغونغ كما هو مذكور في الهند البريطانية ، ليس حقيقة تاريخية على الإطلاق. ومع ذلك ، تشير الدراسات التفصيلية التي أجريت في وقت سابق إلى أنهم ربما هاجروا من مكان ما في جنوب شرق آسيا. أيا كان الحال ولكن أقلية الشاكما هم سكان أراضي هضبة شيتاغونغ ، وربما كان أقل الناس شهرة في آسيا هم سكان منطقة نائية ومتخلفة ذات عواقب سياسية أو اقتصادية قليلة. كان هذا المكان موطنًا للشاكما خاصة لعدة قرون على الرغم من أن أصل أقلية الشاكما غامض للغاية ، إلا أن تاريخهم يربطهم بمملكة جبلية كابيلناغار (مكان قديم للورد بوذا ، حاليا في نيبال (في نطاقات جبال الهيمالايا. علم انه من عام 1052م بدأ الشاكما في الانتقال من أراكان إلى المنطقة الحدودية للبنغال أسفل المناطق السهلة في شيتاغونغ ببنغلاديش وجعلها وطنهم. من الناحية الثقافية ، لدى أقلية الشاكما صلات مع قبائل الذقن في غرب بورما⁽²⁾.

جانغال من أراضي هضبة شيتاغونغ هي موطن لعدة قبائل بارمان التبتية من بينهم أقلية الشاكما ومارماس كانوا الأكبر .. تمت صياغة اسم أراضي هضبة شيتاغونغ بعد ان ضم الحكام الاستعماريون البريطانيون المنطقة عام 1860 اذ حافظ الشاكما على هويتهم المنفصلة وتمتعوا بوضع مستقل تقريباً، وعلى الرغم من ان المغول قد ضموا المنطقة الا انهم اعترفوا بالسلطة التقليدية لزعيم القبيلة الذي وافق بدوره على دفع الجزية لحكام المغول.

ونظرًا لأن سكان تلال شيتاغونغ تم تصويرهم على أنهم "قبائل بدائية" على عكس "البنغاليين المتحضرين" فقد كان ذلك يعني أن الحكومات المتعاقبة كانت قادرة على اتباع ممارسات استبدادية وعسكرية واستغلالية دون خوف من إثارة إدانة محلية واسعة النطاق. من خلال تعزيز هذه المواقف النمطية، خلقت الممارسات الاقتصادية والسياسية الاستعمارية في تلال شيتاجونج فجوة معادية بشكل متزايد بين البنغاليين وسكان التلال. تم تنفيذ هذه الإجراءات في البداية من شركة الهند الشرقية الإنجليزية في القرن الثامن عشر. بدأ التحويل النقدي ومرافقة ممارسات الإقراض الربوي من قبل البنغاليين في الأراضي السهلة ليحلوا محل اقتصاد الكفاف والمقايضة التقليدي في المنطقة وكانت النتيجة المديونية والتبعية الاقتصادية بين سكان التلال⁽³⁾.

امتص الراج البريطاني رسميًا تلال شيتاجونج في الإمبراطورية في عام ١٨٦٠، لكنه أدار المنطقة الحدودية الحيوية استراتيجيًا بالوسائل العسكرية، وعزل المنطقة عن الإصلاح السياسي الذي يحدث في أماكن أخرى مثل إنشاء هيئة تشريعية إقليمية تمثيلية بشكل متزايد. بسبب المشاكل المرتبطة بإدارة السكان المتنقلين والسيطرة عليهم. بحلول عام ١٨٩٠، تمت زراعة حوالي ٣٠٠٠ هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة النادرة وكان أكثر من نصفها يعمل بواسطة المستوطنين البنغاليين الأكثر خبرة⁽⁴⁾.

شركة الهند الشرقية ومساحات تلال شيتاغونغ هذه المنطقة بذر لشركة الهند الشرقية عام 1760، ومع ذلك، تم الاحتفاظ بها منفصلة عن كل من مقاطعتي البنغال وآسام وحكمت بشكل غير مباشر من قبل الحاكم العام في المجلس من خلال نائب المفوض. سن البريطانيون مجموعة من القواعد في عام 1892 والتي تم تطويرها لاحقاً إلى مجموعة أكثر تفصيلاً من القواعد بموجب اللائحة لعام 1900⁽⁵⁾.

كانت هذه تعرف باسم لوائح 1900⁽⁶⁾ أو دليل أراضي هضبة شيتاغونغ وقدمت بعض الحراس الأمنيين فيما يتعلق بوضع الحكم الذاتي في المنطقة. وهكذا وفر دليل أراضي هضبة شيتاغونغ بعض الضمانات المتعلقة بمركز الحكم الذاتي للمنطقة. وهي تشمل التدابير القضائية والإدارية والقانونية بالإضافة إلى بعض الآليات الإجرائية. وقد أعاد هذا الدليل تنظيم أراضي هضبة شيتاغونغ بوصفها أرضاً للشعوب الأصلية في أراضي هضبة شيتاغونغ.

فرض قانون تلال شيتاجونج لعام ١٩٠٠ المزيد من الهجرة البنغالية إلى المنطقة، وذلك أساساً لعزل وتعزيز المناطق الحدودية للإمبراطورية ومع ذلك، كان تسييس سكان التلال جاريًا بالفعل واكتسب مفهوم الهوية السياسية المنفصلة زخمًا. عند عزل تلال شيتاجونج بدا أن قانون عام ١٩٠٠ يوفر شكلاً من أشكال الحكم الذاتي لشعوب التلال أو لحماية حقوقهم. بينما ان سكان التلال كانوا يروا بأن العكس كان صحيحًا، وأن اللائحة كانت تشير إلى "بداية عملية" الحصار "التي حُرِم فيها سكان التلال من الوصول إلى السلطة وتم إخضاعهم واستغلالهم مباشرة من قبل أسيادهم البريطانيين". فرضت السياسة الانعزالية قيودًا على الجوانب الرئيسية لحياة سكان التلال: الإدارة وصنع القرار وشبكات الهجرة والتجارة والأنشطة الاقتصادية الأخرى الجوهرية لثقافة التلال. ولذلك عملت لائحة ١٩٠٠ على تسريع تسييس سكان تلال شيتاجونج⁽⁷⁾.

وعليه حظر عام 1900 استيطان الغرباء في أراضي هضبة شيتاغونغ وحظر نقل الأراضي هناك الى سكان غير الأصليين وحتى عام 1030 كان دخول وإقامة السكان غير الأصليين في أراضي هضبة شيتاغونغ محظراً حظراً باتاً. اذ لم تحافظ سياسات الإدارة البريطانية على حماية شعب هيل وعزلة عن البنغاليين فحسب بل خلقت ايضاً طبقة متميزة يمكن ان تخدم مصالحها. وفي عام 1920 تم تعديل الدليل وأعلنت المنطقة: منطقة متخلفة" أعلن قانون حكومة الهند لعام 1935 ان أراضي هضبة شيتاغونغ " منطقة مستبعدة تماماً" وفي عام 1937 تم اخذ مهمة إدارة أراضي هضبة شيتاغونغ من الزعماء وتناط بمفوض المقاطعة عندما أصبح تقسيم شبة القارة وشيكاً، وتم القبض على القبائل وخاصة نخبة شاكما في وضع مشوش.

وعلى الرغم من ان شعب تشاكما خاض حروباً مع الحكام الاستعماريين منذ عام 1787 إلا أن تشاكما راجا جون باكش أقسم الولاء لشركة الهند الشرقية. وعد الحكام البريطانيون بعدم التدخل في إدارة المنطقة. بموجب القانون الثاني والعشرين. تم إنشاء المقر الرئيسي في شاندراغونا. ومن الجوانب الهامة الأخرى للحكم الاستعماري أن أراضي هضبة شيتاغونغ كان يديرها ممثل للحاكم العام للمجلس في الهند بشكل منفصل عن منطقتي آسام والبنغال الشرقية ، وباستثناء هذا الممثل ، كان الموظفون الإداريون ، بما في ذلك الشرطة ، معينين محلياً من سكان القبائل. جمع زعماء القبائل الإيرادات وأقاموا العدالة التقليدية في المحاكم القبلية . اعتمدت الإدارة البريطانية بعض المبادئ للحد من تدخل الإدارة المدنية في الشؤون القبلية. ولا يسمح بالتدخل في العادات والأعراف التي تنظم الحياة القبلية. وقد تم تبسيط الإجراءات القضائية حتى يتمكن الناس من التماس العدالة دون تكبد أعباء مالية ، أي المحامين .

وهكذا ، كانت السياسات البريطانية في طبيعتها ، تهدف إلى تبسيط النظام القانوني والقضائي لخدمة مصالحها في المنطقة بحيث يمكن للقبائل الاحتفاظ بمعاييرها ومؤسساتها التقليدية قدر الإمكان⁽⁸⁾.

كان الإصلاح الإداري المهم للغاية الذي ادخله البريطانيون في مطلع القرن هو تنظيم أراضي هضبة شيتاغونغ لعام 1900، والمعروف شعبياً باسم دليل أراضي التلال. ووفقاً لهذه اللائحة: تم تقسيم منطقة أراضي هضبة شيتاغونغ الى ثلاث دوائر:

1. دائرة شاكما مع المقر الرئيسي في رانجاماتي.
2. دائرة بومونج مع المقر الرئيسي في بندربان.
3. دائرة مونج مع المقر الرئيسي في مانيكسوري⁽⁹⁾.

ووضعت كل دائرة تحت ولاية زعيم قبلي كان مسؤولاً عن تحصيل الإيرادات وإدارة الشؤون الداخلية، وتناظر الدوائر الثلاث ثلاث شعب فرعية تحت اشراف ضباط الشعب الفرعية المسؤولين امام نائب مفوض المقاطعة، واستندت الإدارة القبلية على هيكل ثلاثي الطبقات في الترتيب التنازلي مع وجود زعماء القبائل من كل طبقة ومنعت الحكومة الاستعمارية إدارة المقاطعة من التدخل في الشؤون الاجتماعية والسياسية القبلية، وكانت القواعد والإجراءات المتعلقة باستيطان الغرباء في أراضي هضبة شيتاغونغ سمة هامة من سمات دليل أراضي الهضبة، ومن بين القيود الصارمة الأخرى وكان على المرء ان يحصل على اذن مسبق للتسوية من نائب المفوض الذي طلب توصيات من الزعيم المحلي وكذلك من زعيم القبيلة، وفي عام 1920 تم تعديل الدليل وتم تشكيل إدارة جديدة بموجب لائحة أراضي هضبة شيتاغونغ (تعديل) لعام 1920 والتي أعلنت فيها المقاطعة "منطقة مستبعدة" مستقلة عن الإدارة العامة⁽¹⁰⁾.

وفي قانون حكومة الهند لعام 1935، أعلنت أراضي هضبة شيتاغونغ منطقة مستبعدة تماماً وأعلن البريطانيون:

"...لا يجوز لأي شخص آخر غير تشاكما أو موج أو عضو في أي قبيلة من قبائل التلال الأصلية في أراضي تلال شيتاغونغ أو تلال لوشاي أو أراضي تلال أراكان أو ولاية تريبورا أن يدخل أو يقيم في أراضي تلال شيتاغونغ ما لم يكن حائزاً على تصريح يمنحه نائب المفوض وفقاً لتقديره"⁽¹¹⁾.

المبحث الثاني: مناطق تلال شيتاغونغ في ظل النظام الباكستاني 1947-1971

في عام 1947 عندما كان من المقرر تقسيم البلاد كان من المتوقع ان يتم تضمين أراضي هضبة شيتاغونغ التي تضم أكثر من ثمانية وتسعين في المائة من السكان غير المسلمين في الهند مع التفكير في ذلك اذ تم رفع العلم الهندي في منطقة رانغاماتي لمدة ثلاثة أيام من 15 الى 18 آب 1947، ولكن تجاهل كل التوقعات السير سيرسل رادكليف رئيس لجنة حدود البنجاب والبنغال اذ منح أراضي هضبة شيتاغونغ لباكستان في 17 آب 1947 في انتهاك لقانون استقلال الهند عام 1947 لأغراض سياسية، اذ كان السير لامب منتقداً للغاية لهذا الترتيب عندما قال: "مؤهلات السير سيرسل رادكليف الرئيسية لهذا بدأ جهلة شبة الكامل بالشؤون الهندية"⁽¹²⁾.

أعلنت لجنة حدود البنغال أراضي هضبة شيتاغونغ كجزء من باكستان حتى ذلك الحين تم الاعتراف باراضي الهضبة على انها غير مسلمة وكانت تدار على انها "منطقة مستبعدة" بموجب احكام لائحة أراضي هضبة شيتاغونغ لعام 1900. قصة نقل أراضي هضبة شيتاغونغ الى باكستان هي رواية مثيرة للشفقة في تاريخ الهند الحديثة. كان الشاكما مواطنين فخوريين للغاية في

الهند غير المقسمة ووفقاً لباريتوش شاكما: "حارب ملوكهم وملكاتهم ضد الغزاة المغول والراج البريطاني لحماية قديسة أراضيهم ولهذا المسألة لحماية حرية الهند وشرفها". بعد التقسيم، تأكلت حقوق سكان التلال بشكل أكبر حيث واصلت الحكومة الباكستانية تقليد الاستغلال في المنطقة. تم عكس السياسة الانعزالية تجاه تلال شيتاجونج، لكن هذا لم يكن ذا فائدة تذكر لسكان التلال. شجع سكان الأراضي السهلية البنغاليين مرة أخرى على الانتقال إلى المنطقة، مما فرض ضغطاً إضافياً على الموارد التي كانت تعاني بالفعل من آثار ممارسات الزراعة غير الملائمة، وتشير الأرقام السكانية غير الموثوقة إلى أنه عند مقارنتها بإجمالي عدد السكان الأصليين، زادت نسبة المهاجرين البنغاليين الذين يعيشون في تلال شيتاجونج بشكل كبير بعد التقسيم. في ذلك الوقت كان يُعتقد أن سكان التلال يشكلون ما بين ٨٩ و٩٨ في المائة من إجمالي سكان تلال شيتاجونج⁽¹³⁾.

في إعادة فتح المنطقة أمام الهجرة كان هدف الحكومة الباكستانية بشكل أساسي هو تخفيف ضغط الزيادة السكانية المتزايدة في الأراضي المنخفضة للجناح الشرقي، متجاهلة اليقين بأن مظالم واضطرابات سكان التلال سوف تتفاقم، خاصة وأن الأخيرة كانت تواجه بالفعل اكتظاظاً وتراجعاً اقتصادياً. كانت خطوة الحكومة سمة من سمات استراتيجيتها الأوسع لبناء الدولة والتي تضمنت قمع مطالب تقرير المصير من القطاعات الساخطين من السكان، مثل البنغال الشرقيين. شعرت مجموعات المونتانارد التي كانت شبه مستقلة في تلال شيتاجونج بتهديد متزايد ثقافياً وسياسياً واقتصادياً في ظل باكستان، وبعد ذلك حكومات بنجلاديش. نتج عن ذلك اشتباكات غير عنيفة على الأراضي الصالحة للزراعة وفي مطلبهم المتزايد للحكم الذاتي⁽¹⁴⁾.

كما تظهر المواد الأرشيفية بوضوح، أرادت مونتباتن ونهرو وباتيل أيضاً أن تظل أراضي هضبة شيتاغونغ جزءاً من الهند. ومع ذلك، تم إلقاء 600 ألف بوذي، "وعرضوا على طبق من ذهب على باكستان الشرقية من خلال عدم وجود أسباب محددة قدمتها لجنة الحدود لاتخاذ مثل هذا التقسيم غير الأخلاقي. وهكذا، فإن مصير أقلية الشاكما البوذي قد تقرر من خلال خطة استرضاء غادرة طرحها الممثلون الأذكيا للمجتمعات المهيمنة. ومما أثار جزعهم الشديد أنه لم يجر أي استفتاء لاستخلاص رأي الشاكما بشأن مستقبل مصيرهم. ولتسجيل الإعلان، شرع وفد من أقلية الشاكما في دلهي لتبرير اعتقال القبائل البوذية إلى نهرو على الرغم من كل التأكيدات بأن وجهة نظرهم ستكون الاحترام الواجب من قبل لجنة رادكليف، بشكل غير رسمي تم إهداء أراضي هضبة شيتاغونغ إلى الأمة الإسلامية في باكستان. وهكذا، ارتكبت السلطة

واحدة من أقدم الأخطاء في التعامل مع قضية الأقليات اعتراض غير كفاء من بعض القادة الطلاب الساخطين من أراضي هضبة شيتاغونغ فقط تضخيم عذابهم دعوة غضب الجيش الباكستاني. وهكذا ، فإن تداير العاصفة التي اتخذها الجيش ، جعلت الطلاب يفرون ، مما أدى إلى أول نزوح لشاكما إلى الهند منذ الاستقلال⁽¹⁵⁾ .

قدم رادكليف تقريره إلى اللورد مونتبان في 12 آب 1947. لكن مونتبان كان غير حكيم أنه إذا علم قادة الكونغرس أن أراضي هضبة شيتاغونغ قد خصصت لباكستان ، فإنهم سيطلقون احتجاجات عنيفة وسيكون الاحتفال الكبير لحرية الهند في 15 آب 1947 في حالة من الفوضى. وبهذه الطريقة اخفى مونتبان لجنة رادكليف لنفسه ولأقرب المقربين منه مثل نائب الرئيس مينوس مفوض الإصلاحات في الواقع اذا كان يجب تصديق مونتبان فقد كان نائب الرئيس مينوس هو الذي اقترحه ضد نشر تقرير رادكليف قبل التقسيم/ وهكذا احتفلت الهند وباكستان باستقلالهم دون معرفة اراضيها الوطنية، وفي صباح يوم 15 آب 1947 مثل أي هندي حر اخر احتفلت اقلية الشاكما ايضاً بحريتهم من خلال الكشف عن الألوان الثلاثة الهندية في رانغاماتي رفعت مارماس ثاني اكبر مجموعة عرقية في أراضي هضبة شيتاغونغ العلم البورمي في بانداريان في نفس اليوم سار احتفال تشاكما باستقلال الهند الى مقر إقامة نائب المفوض جي ال هايد وابلغ الشعب نائب المفوض بان أراضي هضبة شيتاغونغ جزء من الهند بموجب قانون استقلال الهند ووافق نائب المفوض على المشاركة في الاحتفال بيوم الاستقلال وتم ارسال رسائل تهنئة واحتفل اقلية الشاكما ولم يعرفوا انه تم القاءهم في باكستان ضد ارادتهم وتطلعاتهم⁽¹⁶⁾ .

وضع اللورد مونتبان لجنة رادكليف وتم الإعلان عن ذلك في إذاعة عموم الهند في 17 آب 1947. صدمت اقلية الشاكما والقبائل العرقية الأخرى لسماع الاخبار، وفي 21 آب 1947 سار الجيش الباكستاني الى رانغاماتي وأنزل العلم الهندي ورفع العلم الباكستاني.

وجاء اعلان لجنة رادكليف بمثابة صدمة لاقلية الشاكما جنبا الى جنب مع حوالي اثني عشر المجتمعات الاصلية الأخرى التي تعيش في أراضي هضبة شيتاغونغ على الرغم من كونها منطقة ذات اقلية غير مسلمة مع 98 في المائة من سكانها تتألف من البوذيين ومختلف المجتمعات العرقية الأخرى، تم تسليم أراضي هضبة شيتاغونغ الى باكستان الشرقية في تحد واضح لنظرية الدولتين⁽¹⁷⁾. لا يعني ذلك ان الشاكما لم يحتجوا على ما اسموه بحق لجنة رادكليف التعسفية، لكن النظام الاستعماري لم يهتم بها ويتضح ذلك من احدى البرقيات التي أرسلها

سينها كومار شاكما الأمين العام آنذاك لرابطة شعب أراضي هضبة شيتاغونغ الى ساردار فالابهاي باتيل رئيس اللجنة الاستشارية المعنية بالأقليات والمناطق المستبعدة التابعة للجمعية التأسيسية للهند⁽¹⁸⁾:

"نظرًا لاستبعاد أراضي هضبة شيتاغونغ ومنطقة غير مسلمة بشكل ساحق في اتصال مع ولاية آسام، فإن إدراجها في باكستان خارج نطاق اختصاص لجنة الحدود. يحتج سكان شيتاغونغ هيل تراكتس بشدة على اللجنة ويصلون من أجل عكسها. اتخاذ خطوات فورية. بدأ التفويض".

لإضفاء مزيد من الثقل على عريضة تشاكما ، كتب جواهر لال نهرو (Jawaharlal Nehru) رسالة مؤرخة في 19 تموز 1947 الى نائب الملك:

سكان هذه المناطق هم في الغالب من الهندوس ورؤساء هذه المناطق أيضا الرغبة في أن تكون مرتبطة مع اتحاد الهند. وترتبط هذه المناطق بولاية تريبورا في الشمال ومختلف المناطق المستبعدة والقبلية الملحقة بأسام. أكتب إليكم هذه الرسالة لكي يكون واضحا تماما أنه لا توجد مسألة تؤثر على أراضي هضبة شيتاغونغ لتنظر فيها لجنة الحدود. إن رؤساء هذه المناطق موجودون حاليا هنا في دلهي وقد أكدت لهم أنه لا توجد مسألة من هذا القبيل ، وأن أراضي هضبة شيتاغونغ هذه تشكل جزءا من الاتحاد الهندي⁽²⁰⁾.

وبعد أسبوع وجه سردار باتيل بصفته رئيساً للجنة الاستشارية المعنية بالأقليات والمناطق المستبعدة في الجمعية التأسيسية للهند رسالة الى السير سيرسل رادكليف رئيس لجنة الحدود، نقل فيها "ان الناس من تلال شيتاغونغ كانوا غير مسلمين ولم يرغبوا في ان يتم تضمينهم في شرق البنغال. واكد ان قبيلة تلال تشيتاجونج كانت في الواقع ضد المناطق التي تشكل جزءاً من البنغال على الاطلاق لان المناطق متجاورة وتشكل جزءاً من تلال لوشاي في آسام وان الاتصالات موجودة بينها"⁽²¹⁾.

دفاعاً عن لجنة رادكليف ، شدد مونتباتن على العلاقات الاقتصادية ، التي تربط مقاطعة شيتاغونغ ومناطق التلال معاً. دعماً لآراء السير فريدريك بورو حول هذه القضية ، أوضح مونتباتن إدراج أراضي هضبة شيتاغونغ في شرق البنغال من حيث الإكراه الاقتصادي بحجة أن...الاقتصاد بأكمله في أراضي هضبة شيتاغونغ سيكون مضطرباً إذا لم يتم تركهم داخل شرق البنغال . "يبدو أن مونتباتن كان أكثر قلقاً بشأن مستقبل ميناء شيتاغونغ إذا كانت هناك إزالة

غير مقيدة للغابات في أراضي هضبة شيتاغونغ. علاوة على ذلك ، تم تعويض خسارة كلكتا ، نتيجة للتقسيم ، بإعطاء مدينة شيتاغونغ لباكستان.

حدث التدفق الأول للاجئين بعد فترة وجيزة من التقسيم عندما فرت عائلة تشاكما الى الهند بعد إيواء واستيعاب عدد كبير من 40,000 الشاكما غير المسلمين من شرق باكستان، ولم تعامل الهند الشاكما بشكل مختلف وأعدت تأهيلهم في ولايات شمال الهند وبعد ذلك الى ولايات الشمالية الشرقية من الهند، وقد خفف العدد الذي يمكن التحكم فيه من التشاكما وانتشارهم على نطاق واسع في الشمال الشرقي ذي الكثافة السكانية المنخفضة، وقربهم العرقي الى حد كبير من أي احتمال للمعارضة من السكان الاصليين. علاوة على ذلك كان الاستيعاب ممكناً جزئياً لأن الوعي العرقي في الشمال الشرقي كان لايزال في مهده⁽²²⁾.

احتجت جمعية شعب أراضي هضبة شيتاغونغ على ادراج أراضي الهضبة كجزء من الدولة الإسلامية وبدأت حركة لادراج أراضي الهضبة في الهند. فارسلن حكومة باكستان فوج دفعة القوات الباكستانية التي دخلت وأعلنت السيطرة على أراضي هضبة شيتاغونغ بحلول نهاية عام 1947، وقامت باكستان بانتهاك دليل أراضي هضبة شيتاغونغ الذي وضعته البريطانيون لتوطين البنغاليين في أجزاء من مناطق التلال، وفي عام 1955 حاولت حكومة المقاطعة الغاء المركز الخاص ولكنها فشلت بسبب المعارضة الشديدة من جانب السكان القبليين ونقص الدعم من جانب الحكومة المركزية. أبقى دستور عامي 1956 و1962 على أراضي هضبة شيتاغونغ باعتبارها "منطقة مستبعدة"، ولكن هذا توقف مع إقرار تعديل دستوري في عام 1963.

ودخل حيز التنفيذ عام 1964، مما أزعج الناس القبليين الذين شعروا بفقدان استقلالهم الذاتي. كان الوضع أكثر تعقيداً حيث تزامن التغيير مع بناء سد كابتاني، والذي كان له آثار بعيدة المدى على التطورات اللاحقة في أراضي هضبة شيتاغونغ اذ يمكن ان يؤدي آثار التديث غير المتوازن للتنمية الى زيادة التمييز الثقافي للاقلييات وزيادة عدائها تجاه المجموعة المهيمنة⁽²³⁾.

المبحث الثالث: مشروع كهرباء كارنافولي

من أكثر أعمال الاستغلال الحكومية تدميراً في تلال شيتاجونج، بناء مشروع سد كابتاي لتوليد الطاقة الكهرومائية على نهر كارنافولي بين عامي 1959 و1963. سد كابتاي أو ما يسمى ببحيرة الدموع، غمرت المياه 20,000 هكتار من تلال شيتاجونج (ربع أفضل الأراضي الصالحة للزراعة في المنطقة)، مما أدى إلى تشريد ما يقرب من 100,000 من سكان الجبال، 70% منهم كانوا من مجموعة تشاكما. لقد هاجروا الى ميزورام وتريبوا وأسام وأروناتشال برديش⁽²⁴⁾.

وتم تسليم رسالة من قبل أحد شيوخ الشاكما إلى ضياء الرحمن في عام ١٩٧٦ الذي أعرب عن حزنه للتأثير الكارثي للسد على سكان التلال:

"توفر المساحة الشاسعة من المياه التي يلتقطها السد مشهداً يبهر كل زائر بجماله، لكن هل كان بإمكان أي شخص أن يعتقد أن هذا الجسم الهائل من المياه مملوء إلى حد ما بدموع السكان المحليين؟ من خلال كبلات الخطوط الكهربائية، لا يتدفق التيار فقط ولكن من تنهدات الحزن كذلك" (25).

شكل مشروع كابتي وعواقبه الطريقة التي تم بها استغلال سكان التلال وإهمالهم وعزلهم من قبل الحكومات المتعاقبة.

كما تم تعزيز التقليد العسكري القوي في تلال شيتاجونج من قبل وكالة المخابرات المركزية الأمريكية التي نفذت عمليات سرية مناهضة للشيوعية في المنطقة في أواخر الخمسينيات من القرن الماضي، اعتبرت دكا "مركزاً لنضال وكالة المخابرات المركزية ضد الشيوعية" ومنطقة تشي. أصبحت المنطقة مركزاً لقيادة عمليات وكالة المخابرات المركزية ضد السلطة الصينية في التبت. حيث تم تدريب وتسليح ميليشيات شعب هيل من قبل وكالة المخابرات المركزية للمساعدة في حماية عملياتهم. كما تم تسليح مقاتلي تلال شيتاجونج سرّاً وتدريبهم من قبل منظمة الاستخبارات الباكستانية من أجل "متابعة حرب بالوكالة منخفضة المخاطر والشدة" ضد الهند. وقد ازدادت حساسية العمليات في تلال شيتاغونغ بشكل أكبر مع تدخل الصين في وقت لاحق إذ إن الجناح العسكري القبلي في تلال شيتاجونج الذي تشكل في النهاية والمعروف باسم شانتي باهيني "استمد جذوره من ذلك التقليد القديم" للعسكرة السرية.

كان لمشروع تطوير الطاقة الضخم في أراضي هضبة شيتاغونغ تأثير مماثل على السكان المحليين. تسبب بناء سد كابتي (1957-1962) في دمار هائل وخسارة للسكان المحليين، حيث غمر 400 ميل مربع بما في ذلك 54000 فدان من الأراضي الصالحة للزراعة، وهو ما يمثل حوالي 40% من إجمالي مساحة المنطقة. وتضررت عشرة آلاف أسرة من الحرث و 8000 أسرة من الجوماي (الزراعة المتنقلة)، تضم أكثر من 100000 شخص (لا يمكن للحكومة أن تخصص سوى 20.000 فدان من الأراضي الصالحة للزراعة المسطحة ذات النوعية الرديئة نوعاً ما لتوطين ما مجموعه 11 761 من الأسر المشردة البالغ عددها 18.000 أسرة. وكانت هناك خسارة صافية قدرها 34000 فدان، وكان من الممكن تزويد الأسر المشردة بالكاد بفدانين من

الأراضي في المتوسط في المستوطنات الجديدة ، في حين كانت الأسر التي كانت تحرث 10000 فدان في السابق تبلغ في المتوسط ستة أفدنة⁽²⁶⁾.

ومقارنة بالخسارة ، كانت عمليات إعادة التأهيل والتعويض ضئيلة ، وتفاقت الحالة بسبب سوء الإدارة في عملية التنفيذ. وقدرت الحكومة أن التعويضات بلغت 59 مليون دولار ، ولكن لم يقدم في الواقع سوى 2.6 مليون دولار. كما لم يستطع أبناء القبائل استخدام ما يتلقونه من أموال قليلة استخداما سليما ، ولم تسع الحكومة إلى مساعدتهم على استخدام مدفوعاتهم التعويضية لأغراض منتجة. وعلاوة على ذلك ، فإن الموظفين العموميين المشاركين في برنامج إعادة التأهيل متورطون في الفساد ، ويزعم التمييز بين القبائل وغير القبائل في توزيع التعويضات. على الرغم من أن مشروع كهرباء كارنافولي أحدث ثورة في تصنيع بنغلاديش ، إلا أن سكان القبائل لم يستفيدوا منه. كانت العمالة القبلية في الصناعات الرئيسية مثل مشروع كابتاي وشركة شاندراجونا لتصنيع الأوراق أقل من 1 % يهيمن على الأعمال أيضاً الغرباء ، ولا يكاد المرء يجد متجرًا قبليًا في بازارات هيل تراكتس⁽²⁷⁾.

هذه التطورات والظروف زادت من الشعور بالحرمان بين القبائل. وقد أجرت جمعية جوما لرعاية اللاجئين ، التي يرأسها أبيندرا لال شاكما ، دراسة استقصائية في عام 1979 وجدت أن 69 في المائة من الشاكما شعروا أن أزمتهم الغذائية والاقتصادية ناجمة عن سد كابتاي ؛ وقال 89 في المائة إنهم نزحوا بسبب غمر منازلهم وأراضيهم ؛ وقال 87 في المائة إنهم اضطروا إلى مواجهة مشاكل خطيرة في بناء منازل جديدة ؛ واشتكى 69 في المائة من عدم كفاية التعويض وفساد المسؤولين الحكوميين ؛ واشتكى 78 في المائة من عدم وجود فرصة عمل في مشروع الطاقة الكهرومائية ؛ وقال 93 في المائة إنه قبل بناء سد كابتاي كان وضعهم الاقتصادي أفضل . وشجعت الحكومة القبائل على ممارسة مهنة جديدة مثل صيد الأسماك والبستنة ، لكن الاستجابة لم تكن واعدة لسببين مهمين: الحرمان الظرفي ونقص المهارات اللازمة لدى القبائل . وبحلول أواخر السبعينيات ، كان هناك حوالي 3000 صياد مسجل على البحيرة التي أنشأها السد. وكان 20-25 % منهم فقط من السكان المحليين والبنغاليين يسيطرون على الصيد التجاري وينظمونه. ومن المهن التكميلية الأخرى التي شجعتها الحكومة زراعة البساتين بالأناناس ، التي تعتبر الأراضي ذات المدرجات الجبلية مناسبة جدا لها ، باعتبارها المنتج الرئيسي. ولكن في هذا المشروع ، تم استغلال الناس القبليين من قبل المفرضين البنغاليين ورجال الأعمال الذين

اشترى الفاكهة بأسعار رمزية للغاية عندما كانت نباتات الأناناس تزهر ولم تكن هناك محاصيل نقدية أخرى جاهزة لحصاد فترة من المصاعب الاقتصادية لشعب القبيلة⁽²⁸⁾.

ولحماية البستانيون ، قدمت حكومة شرق البنغال قروضاً زراعية بسعر فائدة رمزي ، ولكن الممارسات الفاسدة من جانب بعض المسؤولين في وكالات منح القروض ثبتت القبائل عن الحصول على قروض حكومية. ومن ثم ، فإن المبادرات الحكومية تجاه المهنة الجديدة قد أثارت السخط والمرارة بدلاً من التخفيف من المظالم القبلية. ونصت مشاريع إنمائية أخرى اضطلعت بها حكومة باكستان وتابعتها فيما بعد سلطات بنغلادش على تحسين نظام النقل والاتصالات وتوسيع مرافق التعليم والرعاية الصحية الحديثة. لم يكن هناك سوى 222 مدرسة ابتدائية في أراضي هضبة شيتاغونغ في عام 1962 ؛ 842-992 في عام 1976 وإلى لكن هذه المشاريع عززت فقط التضامن القبلي وكان يُنظر إليها على أنها مصممة لتسهيل الاستيطان البنغالي وللنشر السريع لقوات الأمن. ويستخدم الاستعمار الداخلي ، كما سبق ذكره ، كآلية مراقبة لاحتواء الأقليات العرقية في نظام سياسي متعدد الأعراق. وقد طبقت هذه الآلية لتخفيف الطابع القبلي لسكان أراضي هضبة شيتاغونغ. على الأقل هذا هو منظور القبائل. وثمة دافع هام آخر للاستعمار هو استغلال الموارد الطبيعية للمناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة في أراضي التلال وكانت الهجرة إلى أراضي هضبة شيتاغونغ من نوعين ؛ "الطبيعية" و "السياسية" ("هاجر أشخاص من الفئة الأولى بحثاً عن وظائف وفرص تجارية ؛ وفي الفئة الثانية ، قدم المستوطنون برعاية الحكومة من مقاطعات أخرى في البلد⁽²⁹⁾.

في عام 1964 ، عجلت موجة ثانية من هجرة تشاكما بسبب الأحداث المحيطة بمشروع سد كابتاي عبر نهر كارنافول ، في شيتاغونغ هيل تراكت. الأراضي الصالحة للزراعة التي يستخدمها السكان لزراعة المحراث شردت وتقدر بنحو 100,000 شخص معظمهم من أقلية الشاكما. أدت سياسة إعادة التوطين الخاطئة وغير الفعالة إلى حوالي 40,000 طالب لجوء في الهند. قدم القرب الجغرافي ، وكذلك القبلي ، حافزاً إضافياً للشاكما الفارين إلى الهند ، حيث شعروا بالغربة من قبل المسلمين البنغاليين⁽³⁰⁾.

أدت حرب استقلال بنجلاديش في عام ١٩٧١⁽³¹⁾ إلى تفاقم المظالم، على الرغم من حقيقة أن الحرب كانت كفاً انفصاليًا ضد مشاكل مماثلة: الهيمنة السياسية والاقتصادية والثقافية. الحكومة الجديدة التي تميل إلى تفضيل المستوطنين البنغاليين. كزعيم للدولة الوليدة مجيب الرحمن⁽³²⁾ تجاهل حساسيات سكان التلال، في محاولة لقمع واستيعاب الهويات العرقية من

أجل "القومية البنغالية الأكبر" أثار مجيب غضبًا كبيرًا في تلال شيتاجونج في عام ١٩٧٣ عندما أعلن أن جميع سكان التلال سيعرفون بالبنغالية وليس بأي هوية أخرى. قاد لارما أحد أبرز قادة الشاكما في ذلك الوقت، وبعد ذلك عضوًا في البرلمان، صراعًا دستوريًا ضد استراتيجية مجيب للاستيعاب الثقافي. كانت حجة لارما:

لا يمكنك أن تفرض هويتك الوطنية على الآخرين. أنا شاكما، ولست بنغالي. أنا مواطن من بنجلاديش - بنجلاديشي. أنت أيضًا بنجلاديشي ولكن هويتك الوطنية بنغالية. . . هم [القبائل] لا يمكن أبدًا أن يكونوا بنغاليين⁽³³⁾.

ومع ذلك ، على عكس الماضي ، نظرت الهند إلى هذه الموجة من التدفق بشيء من القلق. على الرغم من أنها لم تطالب بإعادتهم إلى شرق باكستان ، إلا أنها سعت إلى تقليل الاحتكاك بين المهاجرين والسكان المحليين إلى تريپورا وميزورام. منعت الحرب الهندية الباكستانية عام 1965 عودة أقلية الشاكما إلى أراضي هضبة شيتاغونج.⁽³⁴⁾

واستاء الشاكما من محاولات حكومة بنغلاديش فرض الثقافة واللغة البنغالية عليهم في 15 شباط 1972 ، دعا مندوب بقيادة مانوبندرا نارايان لارما شيخ مجيب الرحمن إلى تقديم مجموعة من المطالب للحفاظ على الهوية الثقافية لشعب هيل. وكان أهم المطلوب:

1. الحكم الذاتي لأراضي هضبة شيتاغونج مع السلطة التشريعية الخاصة بها.

2. الاحتفاظ بـ Chittagong Hill Tracts Maunal 1900.

3. استمرار مكاتب زعماء القبائل.

4. الأحكام التي تقيد تعديل دليل أراضي هضبة شيتاغونج وتفرض حظرًا على تدفق الأشخاص غير القبليين إلى أراضي هضبة شيتاغونج.⁽³⁶⁾

وقدم أقلية الشاكما التماسًا إلى الحكومة الجديدة لاستعادة الحكم الذاتي لأراضي هضبة شيتاغونج. وكان رد رئيس الوزراء شيخ مجيب الرحمن على طلب شاكما للحكم الذاتي هو "إذا كنت ترغب في البقاء في بنغلاديش، ونسيان هويتك العرقية والعيش كبنغالي" هذا يعني تدمير هوية شعوب جمعة الأصلية.

واعتبرت حكومة بنغلاديش طلب الشاكما طلبًا انفصاليًا. وقد انحازت بعض القبائل إلى الباكستانيين ، وبالتالي فقد وصفت جميعها ، وشنت الحكومة غارات انتقامية على أراضي هضبة شيتاغونج. ونتيجة لذلك، فر عدد كبير من الشعوب القبلية إلى الهند وأعطيت أراضيهم للبنغاليين.

وفي مواجهة التحدي لوجودهم ذاته. لم يكن امام الشاكما أي بديل سوى مقاومة جهود السلطات لحرمانهم من ممتلكاتهم، وتدمير هويتهم الاجتماعية والثقافية واجبارهم على الخروج من موطنهم اذ حملوا السلاح ونظموا قوة تطوعية تسمى " شانتي باهيني او قوة السلام" ردت حكومة بنغلاديش بنشر وحدات من جيشها النظامي مع عدد أكبر بكثير وقوة نيران في عمليات الجيش الناتجة عن ذلك لجأ الشاكما الى الهند. وقد الفت حكومة بنغلاديش باللوم في تدفق اللاجئين على الهند زاعمة انه اثناء العمل من ملاذهم الآمن الهند، فأن شانتي باهيني كان يضايق القبليين، ويحرضهم على الهجرة الى الهند، وبالتالي يتهم الهند بالتواطؤ مع الشاكما لخلق مشكلة لتشيويه سمعة بنغلاديش⁽³⁷⁾.

وقد تمسكت الحكومة المتعاقبة في دكا بهذه السياسة طوال الوقت. منذ أواخر السبعينيات ، اذ فشلت ادارتا ضياء الرحمن وارشاد في توفير أي مساكن لهم. وبدلا من ذلك، تم احضار الألاف من مسلمي البنغال من السهول الى منطقة تلال شيتاجونج للاستيطان على حساب القبيلة. في انتهاك صارخ للاتحة 1900 لأغراض سياسية⁽³⁸⁾.

الخاتمة:

1. صدم اقلية الشاكما الذين كانوا ينتظرون بفارغ الصبر للانضمام الى الهند لتجد انه تم تسليمها الى باكستان، واعطيت هذه المنطقة لباكستان وبدأت هذه القبائل تفقد استقلالها الذاتي وامنها واستقرارها واحداً تلوه الآخر. فقد شرودا وطرودوا من مكان الى اخر وتجولوا من مكان الى اخر ومن بلد الى اخر واصبحوا لاجئين على أراضيهم اذ كانوا شهوداً على ات أراضيهم واموالهم قد انتزعت منهم واعطيت للغرباء ومن الصعب تفسير دوافع الحكومة الباكستانية في قمع قبائل الشاكما وتهديدها حتى ان حكومة مجيب الرحمن فيما بعد لم تتقدم لتوفير العدالة الاجتماعية لهؤلاء الناس اذ اولت حكومة باكستان أهمية للقومية على ساحل الرفاه البشري؛ ولكن مع تطور الأمور تدريجياً اتخذنا لوناً مختلفاً في بعض الأحيان، واتخذت الحكومات وجهة نظر ضيقة ورفضت احترام الدين والثقافة والاستقلال الإداري لاقلية الشاكما.

2. وردة فعل الهند على مسألة اقلية الشاكما حددتها الاعتبارات الإنسانية أكثر مما حددها القانون الدولي. عندما أصبح الرأي العام العالمي ينتقد سياسة بنغلاديش تجاه الشاكما، اذ القى باللوم على الهند وقدمت باكستان ادعاءات متكررة بان الهند تدعم التمرد في باكستان وكان على الهند ان تكافح بشدة لأقناع باكستان بانها ليست وراء التمرد في باكستان.

3. كما سلطت قضية اللاجئين في تشاكما الضوء على محنة الهند في علاقاتها الثنائية إذ أصبحت ضحية للدعاءات واكتساب باكستان لكل ازمة يواجهها ذلك البلد، ولاسيما بعد حرب عام 1971 اذ كانت كل من الهند وبنغلاديش تتشبتان بقضية لاجئي شاكما بيد ان بنغلاديش غيرت مؤخرًا موقفها العدائي بعد وقوف الهند الى جانبها ضد باكستان وحصولها على الاستقلال وأصبحت مستعدة للانضمام الى الهند في إيجاد حل دائم للمشكلة التي طال أمدها.

الهوامش:

¹ - Nanjunda Murthy, Indo - Bangladesh relationship: a study of some selected issues, thesis submitted to the Bangalore university for the award of the degree of doctor of philosophy in political science, department of political science Jnanabharathi, Bangalore university Bangalore, 2013,P.84.

² - Mizanu Rahman Shelley, "The Chittagong Hill Tracts of Bangladesh: The Untold Story", Dhaka 1992), p. 42

³ - Kathryn Jacques, Bangladesh, India and Pakistan International Relations and Regional Tensions in South Asia, London, 2000, p.135.

⁴ - Kathryn Jacques, Bangladesh, India and Pakistan International Relations and Regional Tensions in South Asia, London, 2000, p.135.

⁵ - Nanjunda Murthy, Op.cit, p.85.

⁶ - منح قانون عام 1900 وضعًا خاصًا للقبائل مع ضمان السماح لغير القبائل بشراء أي أرض صالحة للزراعة هناك وإذا تم وصفها بأنها ضارة بالمصلحة القبلية ، فسيتم طردهم من المنطقة.

⁷ - Kathryn Jacques, Bangladesh, India and Pakistan International Relations and Regional Tensions in South Asia, London, 2000, p.135.

⁸ - Nanjunda Murthy, Op.cit, p.86.

⁹ - Ibid,p.87.

¹⁰ - Nanjunda Murthy, Op.cit, p.88.

¹¹ - Ranabir Samaddar, 'State, Development and Political Culture Bangladesh and India', (New Delhi, 1997), p. 249.

¹² - Nanjunda Murthy, Op.cit, p.88.

¹³ - Kathryn Jacques, Op.cit, p.135.

¹⁴ - Ibid, p.136.

¹⁵ - Om Prakash Mishra and A.J. Majumdar (ed), 'The Elsewhere People: Cross Border Migration, Refugee Protection and State Response, (New Delhi, 2003), pp. 94-105.

¹⁶ - Nanjunda Murthy, Op.cit, p.89.

¹⁷ - نظرية الامتين: أي أيديولوجيا باكستان كدولة إسلامية قومية في جنوب اسيا، وتسمى ابضاً بنظرية الدولتين، وهي مبدأ مؤسس للحركة الباكستانية، كانت الأساس الذي استند اليه في انفصال دولة باكستان عن الوطن الام عام 1947م، اول من دعا اليها هو محمد اقبال، تنص النظرية على انه يجب ان يكون لكل من المسلمين والهندوس دولته الخاصة في المناطق التي يتواجدون فيها، تبنى هذه الأيديولوجية محمد على جناح بعد رحيل محمد اقبال حيث كانت العامل الحاسم في انفصال دولة الباكستان المبنية على أساس ديني. ينظر: عبد الكريم جاسم محمد، تداول السلطة والاستقرار السياسي: الهند والباكستان دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2021، ص37.

¹⁸ - Nanjunda Murthy, Op.cit, p.91.

¹⁹ - جواهر لال نهرو (1889-1964م): سليل اسرة هندية عريقة من ولاية كشمير، تولت وظائف هامة من أيام المغول، وكان والده "موتي لال نهرو" من كبار المحامين، ومن الشخصيات التي برزت في الحركة الوطنية وفي حزب المؤتمر، تلقى ثقافة عالية، اذ درس في جامعات "هارو وترنتي وكمبرج" في بريطانيا، وبعد عودته إلى الهند عمل محامياً. ارتبط بالحركة الوطنية الهندية التي تزعمها غاندي سنة 1920 م، سجن ثماني مرات خلال السنوات 1920-1927؛ وذلك لقيادته المقاومة ضد الحكم البريطاني، أصبح رئيساً لحزب المؤتمر خلال السنوات (1929-1930م)، (1936-1937م)، (1946-1954م)، وأصبح رئيس وزراء الهند بين عامي (1947-1964م)، حارب مشاكل الفقر وزيادة عدد السكان في بلده والتزم جانب الحياد في المجال الدولي، توفي عام 1964م. للمزيد من التفاصيل ينظر: ولاء عبد الباقي الرويشدي، السياسة الخارجية الهندية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، 1983، ص45:

George Thomas Kurian, Encyclopedia of the Third World, Vol.2, Mansell Publishing Limited, London, 1982, p.1341.

²⁰ - Avtar Singh Bhasin , 'India - Bangladesh Relations: 1971-1994, Documents', Vol. 1, (New Delhi, 1994), p. 143.

²¹ - Ibid.

²² - Verghese, B.G., 'India' s Northeast resurgent: Ethnicity Insurgency, governance development, '(New Delhi, 1997), p. 224.

²³ - Dharendra Bajpeyi , 'Religion and Ethnic Minority Politics in South Asia', (New Delhi 1989), pp. 139-70.

²⁴ - Pushpendra Gautam, Changing Dimensions of India-Bangladesh Relations in the 21st Century: New Economic and Strategic Factors, Department of Political Science, University of Allahabad, 2019.p. 68.

²⁵ - Kathryn Jacques, Op.cit, p.136.

²⁶ - Nanjunda Murthy, Op.cit, p.94.

²⁷ - Parth S. Ghosh, 'Migrants and Refugees in South Asia Political and Security Dimensions', (Shillong, 2011), p. 14.

²⁸ - Nanjunda Murthy, Op.cit, p.95.

²⁹ - Zaman M.Q. 'Crisis in Chittagong Hill Tracts: Ethnicity and Integration', Economic and Political Weekly, 17(3), 1982, pp. 77-80.

³⁰ - Nanjunda Murthy, Op.cit, p.96.

³¹ - أسفرت حرب عام 1971 عن انقسام الولاءات داخل الجماعات القبلية. دعم البعض متمردى ميزو وناجا في الهند، وبالتالي انحازوا إلى الحكومة المركزية الباكستانية. انضم آخرون إلى جيش التحرير البنغالي لكن لم يتم الوثوق بهم وأصيبوا بخيبة أمل. وجد العديد من سكان المونتانارد الذين فروا إلى الهند أثناء الحرب، عند عودتهم، أن أراضيهم قد احتلها المستوطنون البنغاليون. أدى ذلك إلى نزاع مسلح حول مطالبات الأراضي. لمزيد من المعلومات، انظر علي، الدولة المخيفة، ص. 182-3. نقلاً عن: Kathryn Jacques, Op.cit, p.138.

³² - مجيب الرحمن: مؤسس دولة بنجلاديش ولد في قرية توتجيبار (97 كلم جنوب غرب دكا) في 17 مارس 1928م درس في مدارس الأرساليات التبشيرية ثم التحق بجامعة كلكتا ثم جامعة دكا، اذ درس القانون كان يتزعم حزب (رابطة عوامي). كان وزيراً في وزارة الجبهة المتحدة في باكستان الشرقية برئاسة فضل سنة 1954. وفي 1955 أصبح عضواً في وزارة رابطة العوام برئاسة عطاء الرحمن خان. وأصبح رئيس حزب رابطة العوام في باكستان الشرقية. وباسم حزبه هذا قام بحركة النقاط الست مدى الحكم الذاتي في الإقليمين. وكانت الحرب 1971م التي تدخلت فيها الهند منعطفاً لانفصال بنجلاديش عن باكستان ووصول مجيب الرحمن إلى رئاسة الوزراء ثم إلى رئاسة الدولة إلى ان قام العسكريون ضده بانقلاب في 15 اب/ أغسطس 1975م وقتل مجيب الرحمن هوة وعائلته. محمد حسنين هيكل، أحاديث في اسيا، القاهرة، 2003، ص204. نقلاً عن: إنعام عبد العظيم شاهين، خولة طالب لفتة، العلاقات السياسية بين الهند وبنجلاديش في عهد شيخ مجيب الرحمن 1972-1975، بحث مستل من الاطروحة، مجلة الخليج العربي، المجلد (51)، العدد (الرابع) كانون الأول، 2023، ص305.

³³ - Kathryn Jacques, Op.cit, p.138.

³⁴ - الحرب الهندية- الباكستانية: اندلعت الحرب الهندية- الباكستانية الثانية في 24 اب 1965، بعد تسلسل عناصر باكستانية إلى إقليم كشمير، داخل خطوط إطلاق النار التي اقرتها الأمم المتحدة عام 1949، الامر الذي جعل الحرب تمتد إلى مناطق حدودية أخرى منها سردار بوست، وشديت، وبياريت، واستمرت الحرب بين الدولتين حتى توقيع الدولتان اتفاقية طشقند في 3 كانون الثاني 1966 والتي نصت على وقف إطلاق النار.

وانسحاب قوات الطرفين إلى خط الحدود. للمزيد ينظر: انعام عبد العظيم شاهين، العلاقات الهندية البنغلاديشية 1971-1981م، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2024، ص53.

³⁵ - S.R. Sankaran 'أقلية الشاكما'، in 'Indian subcontinent: A Struggle for Human Rights', Indian Journal for Human Rights, 2 (1 & 2), 1998, pp. 45-50.

³⁶ - Col. P.N. Khera, New Delhi and Dhaka Inching Forward Towards Better Understanding, South Asia Politics, Vol. 4. No. 5, September 2005, p.3.

³⁷ - Avtar Singh Bhasin , Op.cit, p. 143.

³⁸ - Ibid.

المصادر والمراجع

1. Nanjunda Murthy, Indo - Bangladesh relationship: a study of some selected issues, thesis submitted to the Bangalore university for the award of the degree of doctor of philosophy in political science, department of political science Jnanabharathi, Bangalore university Bangalore, 2013.

2. Mizanu Rahman Shelley, "The Chittagong Hill Tracts of Bangladesh: The Untold Story", Dhaka 1992.

3. Kathryn Jacques, Bangladesh, India and Pakistan International Relations and Regional Tensions in South Asia, London, 2000.

4. Kathryn Jacques, Bangladesh, India and Pakistan International Relations and Regional Tensions in South Asia, London, 2000.

5. Ranabir Samaddar, 'State, Development and Political Culture Bangladesh and India', (New Delhi, 1997).

6. Om Prakash Mishra and A.J. Majumdar (ed), 'The Elsewhere People: Cross Border Migration, Refugee Protection and State Response', (New Delhi, 2003).

7. عبد الكريم جاسم محمد، تداول السلطة والاستقرار السياسي: الهند والباكستان دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2021.

8. ولاء عبد الباقي الرويشدي، السياسة الخارجية الهندية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، 1983.

9. George Thomas Kurian, Encyclopedia of the Third World, Vol.2, Mansell Publishing Limited, London, 1982.
10. Avtar Singh Bhasin, 'India - Bangladesh Relations: 1971-1994, Documents', Vol. 1, (New Delhi, 1994.
11. Verghese, B.G., 'India' s Northeast resurgent: Ethnicity Insurgency, governance development, '(New Delhi, 1997.
12. Dhirendra Bajpeyi , 'Religion and Ethnic Minority Politics in South Asia', (New Delhi 1989.
13. Pushpendra Gautam, Changing Dimensions of India-Bangladesh Relations in the 21st Century: New Economic and Strategic Factors, Department of Political Science, University of Allahabad, 2019.
14. Parth S. Ghosh, 'Migrants and Refugees in South Asia Political and Security Dimensions', (Shillong, 2011.
15. Zaman M.Q. 'Crisis in Chittagong Hill Tracts: Ethnicity and Integration', Economic and Political Weekly, 17(3), 1982.
16. إنعام عبد العظيم شاهين، خولة طالب لفتة، العلاقات السياسية بين الهند وبنغلاديش في عهد شيخ مجيب الرحمن 1972-1975، بحث مستل من الأطروحة، مجلة الخليج العربي، المجلد (51)، العدد (الرابع) كانون الأول، 2023.
17. انعام عبد العظيم شاهين، العلاقات الهندية البنغلاديشية 1971-1981م، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2024.
18. S.R. Sankaran 'أقلية الشاكما'، in Indian subcontinent: A Struggle for Human Rights', Indian Journal for Human Rights, 2 (1 & 2), 1998.
- 20- Col. P.N. Khera, New Delhi and Dhaka Inching Forward Towards Better Understanding, South Asia Politics, Vol. 4. No. 5, September 2005.

1. Nanjunda Murthy, Indo - Bangladesh relationship: a study of some selected issues, thesis submitted to the Bangalore university for the award of the degree of doctor of philosophy in political science, department of political science Jnanabharathi, Bangalore university Bangalore, 2013.
2. Mizanu Rahman Shelley, "The Chittagong Hill Tracts of Bangladesh: The Untold Story", Dhaka 1992.
3. Kathryn Jacques, Bangladesh, India and Pakistan International Relations and Regional Tensions in South Asia, London, 2000.
4. Kathryn Jacques, Bangladesh, India and Pakistan International Relations and Regional Tensions in South Asia, London, 2000..
5. Ranabir Samaddar, 'State, Development and Political Culture Bangladesh and India', (New Delhi, 1997.
6. Om Prakash Mishra and A.J. Majumdar (ed), 'The Elsewhere People: Cross Border Migration, Refugee Protection and State Response, (New Delhi, 2003.
7. Abdul Karim Jassim Muhammad, The Circulation of Power and Political Stability; India and Pakistan: A Comparative Study, PhD Thesis (Unpublished), College of Political Science, University of Baghdad, 2021.
8. Walaa Abdul-Baqi Al-Ruwaishdi, Indian Foreign Policy, Master's Thesis (unpublished), Higher Institute for National and Socialist Studies, Al-Mustansiriya University, 1983.
9. George Thomas Kurian, Encyclopedia of the Third World, Vol.2, Mansell Publishing Limited, London, 1982.
10. Avtar Singh Bhasin , 'India - Bangladesh Relations: 1971-1994, Documents', Vol. 1, (New Delhi, 1994.
11. Verghese, B.G., 'India' s Northeast resurgent: Ethnicity Insurgency, governance development, '(New Delhi, 1997.
12. Dhirendra Bajpeyi , 'Religion and Ethnic Minority Politics in South Asia', (New Delhi 1989.
13. Pushpendra Gautam, Changing Dimensions of India-Bangladesh Relations in the 21st Century: New Economic and Strategic Factors, Department of Political Science, University of Allahabad, 2019.
14. Parth S. Ghosh, 'Migrants and Refugees in South Asia Political and Security Dimensions', (Shillong, 2011.

15. Zaman M.Q. 'Crisis in Chittagong Hill Tracts: Ethnicity and Integration', Economic and Political Weekly, 17(3), 1982.
16. In'am Abdul Azim Shaheen, Khawla Talib Lafta, Political Relations between India and Bangladesh during the Era of Sheikh Mujibur Rahman 1972-1975, Research Extracted from the Thesis, Al-Khaleej Al-Arabi Magazine, Volume (51), Issue (Fourth), December 2023.
17. In'am Abdul-Azim Shaheen, Indian-Bangladeshi Relations 1971-1981 AD, PhD Thesis (unpublished), College of Arts, University of Basra, 2024.
18. S.R. Sankaran الشاكما , in 'Indian subcontinent: A Struggle for Human Rights', Indian Journal for Human Rights, 2 (1 & 2), 1998.
19. Col. P.N. Khera, New Delhi and Dhaka Inching Forward Towards Better Understanding, South Asia Politics, Vol. 4. No. 5, September 2005.

The Chittagong Hill Tract Refugee Issue and Its Impact on Pakistan-India Relations 1947-1971

Dr. Enaam Abdel Azim Al Shaheen

College of Education for Girls

University of Basrah



enam.shahen@uobasrah.edu.iq

Keywords : Chittagong Hill Tracts, Pakistan, India

Summary:

The Chakma refugee problem was a tragic development that caused a serious setback in the relations between India and Pakistan. The fact is that this issue transcended the borders of the two states and emerged as a matter of neglect, discrimination and exploitation. The Chakma tribes who had enjoyed peace and freedom were suddenly lost when India was partitioned. Hence the Chakma issue is, in a way, linked with the "two-nation theory".